الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات

المؤتمـــر العالمـــي لتنميـــة الاتصـــــالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 – 27 مارس 2002

الوثيقـــة A-234
25 مارس 2002
الأصل: بالإنكليزية

الجلسة العامة

المجموعة التاسعة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة

تُقدَّم النصوص التالية إلى الجلسة العامة

المصدر	الوثيقة	العنوان
COM4	205	القرار [COM 4-2] دور قطاع التنمية في التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي تنفيذ مقرراتها

ماري تيريز ألاجوانين
رئيسة لجنة الصياغة

المرفقات : صفحتان

القرار [COM 4-2]

دور قطاع التنمية في التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي تنفيذ مقرراتها

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد قمة عالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ يعترف

أ) بأن دستور الاتحاد واتفاقيته وخصوصاً المادة الأولى في دستور الاتحاد "أغراض الاتحاد" تجعل من الاتحاد الدولي للاتصالات، الوكالة الدولية المتخصصة على الصعيد الدولي المهيأة للقيام بالدور الريادي في مجال الإعداد لهذه القمة ومتابعة تنفيذ نتائجها؛

ب) بأن عضوية هذا الاتحاد كوكالة متخصصة تشمل الحكومات (189 عضواً) تضمن الحيادية التامة عند معالجة الاهتمامات الاقتصادية؛

ج) بأن أهداف قطاع التنمية في الاتحاد وأغراضه وطبيعة الشراكة القائمة فيه بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والخبرات المتراكمة لديه عبر السنوات الطويلة في التعامل مع مختلف الاحتياجات للتنمية، وتنفيذ مختلف المشاريع بما في ذلك مشاريع البنى التحتية، وبالذات منها الشاملة للمعلومات، الممولة منها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن صناديق التمويل المختلفة، وكون برامجه الستة الحالية والمعتمدة في مؤتمر التنمية في فاليتا عام 1998 تلبي احتياجات البنى التحتية للمعلومات، وتواجد مكاتبه الإقليمية المعتمدة، تجعل من هذا القطاع شريكاً أساسياً في الإعداد لهذه القمة وتنفيذ ما سيتخذ فيها من قرارات،

يقرر دعوة قطاع تنمية الاتصالات إلى ما يلي

1 العمل بتعاون مع الشركاء الآخرين في التنمية (الحكومات، الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، المنظمات العالمية والإقليمية ذات علاقة ... إلخ). وذلك بالعمل من أجل التحضير الناجح للقمة العالمية من خلال برنامج واضح وآلية مناسبة للتنسيق بين مختلف الشركاء المعنيين على النطاق الوطني والإقليمي والأقاليمي والدولي وخصوصاً فيما يختص باحتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً منها في مجال بناء البنية التحتية للمعلومات؛

2 اعتماد برنامج شامل منذ الآن على أساس البرنامج المقترح فيما سبق لتنفيذ البنى التحتية لمجتمع المعلومات على المستوى الوطني والإقليمي والأقاليمي والدولي وعدم انتظار قرارات القمة بهدف الإسراع لتهيئة البنى الأساسية لهذا المجتمع والتي بدونها لا يمكن سد الفجوة الرقمية؛

3 تشجيع مبدأ عدم الإقصاء من مجتمع المعلومات ووضع الآلية المناسبة لذلك؛

4 إنشاء البيئة الملائمة لتشجيع أعضاء القطاع والقطاع الخاص على الاستثمار في تنمية البنى التحتية للمعلومات شاملة للمناطق الريفية والمناطق المعزولة والنائية عبر مختلف التقنيات بما فيها الساتلية منها والتي قد تكون الحل الأمثل في كثير من الحالات؛

5 متابعة أنشطته في مجال مساعدة الدول النامية في تطوير بناء البنى التنظيمية لديها لتخدم هدف تنمية البنى التحتية للمعلومات؛

6 متابعة أنشطته في مجال العمل الإحصائي لتنمية الاتصالات باعتماد المؤشرات اللازمة لتقييم التقدم في هذا المجال بهدف سد الفجوة الرقمية؛

7 صياغة خطة القطاع الاستراتيجية مع الأخذ بعين الاعتبار إعطاء الأولوية لبناء البنى التحتية للمعلومات على النطاق الوطني والإقليمي والأقاليمي والعالمي وجعل ذلك أيضاً من الأهداف الرئيسية لجامعة الاتصالات العالمية؛

8 صياغة برامج التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار ما ورد في هذا القرار؛

9 اقتراح الآليات المناسبة لتمويل هذه الأنشطة على المؤتمر القادم للمندوبين المفوضين، شاملة ما يلي بالإضافة إلى الأنشطة السابقة:

'1' الميزانية اللازمة لتوسيع برامج التدريب على الإنترنت؛

'2' الميزانية اللازمة لتغطية أنشطة مشروع التجارة الإلكترونية؛

'3' الميزانية اللازمة لتغطية أنشطة مشروع المهاتفة عبر بروتوكول الإنترنت؛

'4' تمويل اسمي ومناسب لإنشاء صندوق لمساعدة الشركات المبتدئة من القطاع الخاص في الدول النامية عبر مشاريع حاضنة لإعداد قواعد البيانات لدى هذه الدول وأية أنشطة أخرى تفيد في استغلال البنى التحتية للمعلومات؛

'5' تمويل اسمي ومناسب للتعاون مع منظمة الصحة العالمية في مجال الطب عن بعد بالنسبة لإنشاء البنى التحتية للاتصالات والتي تخدم هذا الهدف؛

'6' أية أنشطة أخرى يتبناها المؤتمر؛

10 التأكيد في جميع هذه الأنشطة على شمولها للمساواة الكاملة بين المرأة والرجل ومراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم من المعوقين وغير القادرين،

يناشد الدول الأعضاء

1 سرعة بناء البنى التحتية لمجتمع المعلومات وإيلاء ذلك أولوية خاصة على أن يشمل المناطق الريفية والنائية والمعزولة؛

2 السماح بالوصول إلى قواعد البيانات دون أي تمييز وعلى أساس تجاري سليم، والعمل على تحقيق مبدأ النفاذ الشامل دون أية عوائق لأي سبب كان وجعل ذلك متاحاً بمساواة كاملة بين المرأة والرجل؛

3 التأكيد على أهمية دور المستخدم لقواعد البيانات هذه وجعلها في متناوله من حيث التكاليف وخصوصاً للمستخدمين في الدول النامية وأقل البلدان نمواً،

يطلب من الأمين العام

بإحالة هذا القرار إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل للنظر فيه.